

أكد أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د.شفيق الغبرا ان التنمية المنشودة لن تأتي دون إصلاحات جوهرية، مشددا على أن الإصلاحات السياسية ضرورة يفرضها الواقع، مشيرا الى عدم تاكده من قدرة الأغلبية المعارضة داخل المجلس على إيجاد صيغة توافقية، موضحا أن العودة بالبلاد لأفاق التنمية مسؤولية جماعية لا يتحملها البرلمان وحده. وأشار د.الغبرا إلى أن الاتجاه المستقبلي عربيا ومحليا يسير نحو دور أقل للدولة من خلال إرادة شعبية تؤكد على الحريات الشخصية ورفض الاملاءات، لافتنا الى أن رئيس الوزراء الشعبي ليس بداية الإصلاح ولكن نهايته وجميع الدول الملكية في الدول العربية في طريقها لذلك خلال هذا العقد. وأوضح أن الكويت تعاني حالة من الصراع بين فريقين الأول يريد مزيدا من الحرية والثاني يريد أن يستقوي بالدولة لواد الحريات، داعيا لصون حقوق الأفراد وحرياتهم لأنهم هم من يغيرون التاريخ. وعلى الصعيد الاقليمي قال الغبرا: ان إيران لن تساو على حقها في امتلاك سلاح نووي، فضلا عن أنه لا يحذب بقاء إسرائيل الطرف النووي الوحيد في الشرق الأوسط، مشيرا الى أن العراق يعيش مازقا حقيقيا فهو لم يصل الى الآن لحالة المصالحة الحقيقية الداخلية، «الانباء» التقت د.الغبرا وقلبت معه أهم الملفات على الساحة السياسية المحلية، الإقليمية والعربية فإلى التفاصيل:

حاوره - أسامة دياب

أكد أنه لا ديموقراطية دون أحزاب ووجود قانون منظم للحياة الحزبية يوسع من مساحة المشاركة السياسية وضمانة ضد الفوضى

د.شفيق الغبرا لـ «الانباء»: الكويت تعاني من حالة صراع بين فريقين الأول يريد مزيداً من الحرية والثاني يريد أن يستقوي بالدولة لواد الحريات

هل كان حل مجلس الأمة علاجاً ناجحاً؟
● حل مجلس الأمة جاء بناء على حراك شعبي ومطالب تلخصت في الإصرار على إجراء تعديل كبير في وجه الحكومة وبالتالي الأمة والدعوة لانتخابات جديدة وهذا ما خلق أجواء إيجابية وحالة من الهدوء النسبي في الشارع السياسي.

بعد وصول أغلبية معارضة للمجلس، أي مدى أنت متفائل بمستقبل هذا المجلس وقدرته على إيجاد صيغة توافقية تعود بالبلاد إلى آفاق التنمية؟
● لست متأكداً من قدرة الأغلبية المعارضة على إيجاد صيغة توافقية تعود بالبلاد إلى آفاق التنمية كما أنني لا أحمل المجلس بمفرده مسؤولية إيجاد الصيغة التوافقية والعودة بالبلاد لآفاق التنمية فيجب ألا ننسى السدور المؤثر للسلطة التنفيذية والمسؤولية الملقاة على عاتقها وخصوصاً أنها سلطة تنفيذية وتشريعية في نفس الوقت حيث أن الوزراء أعضاء في البرلمان وبالتالي أرى أن عودة التنمية مسؤولية جماعية مشتركة يجب أن تتحملها السلطان إلا أن السلطة التنفيذية يقع على عاتقها العبء الأكبر، وأود أن ألفت النظر إلى أن التنمية المنشودة لن تأتي دون إصلاحات جوهرية في الكويت.

ما نوعية هذه الإصلاحات؟
● الكويت بحاجة إلى تعميق الحياة الديموقراطية فهناك اختناق ديموقراطي في الكويت جعلها عاجزة عن معالجة ملفاتها العالقة ريثما تعالج قضاياها السياسية مثل العديد من الأطروحات التي يتبناها النواب مثل تعديل قانون الدوائر الانتخابية والعودة للدائرة الواحدة، الفصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث لا تكون السلطة التنفيذية عضواً في السلطة التشريعية وإنشاء الحياة الحزبية كسبيل لمعالجة أوجه القصور في الممارسة السياسية، والأهم من ذلك هو حماية نقل مزيد من الصلاحيات والمسؤوليات باتجاه الشعب الكويتي لكي يتحمل الشعب المزيد من المسؤوليات والصلاحيات والتي يجب أن تكون في إطار حياة سياسية وحزبية صحية ومستقرة وقادرة على بناء التحالفات ومد جسور الحوار مع الآخر المختلف، وبالطبع يمكننا تخفيف حدة هذا الانتقال وجعله تدريجياً ومدروساً.

يريد البعض أن لدينا نوعاً من الحوار الدستوري الذي يشوب نظامنا السياسي فنتألم ليس برمانياً ولا ملكياً دستورياً، أي مدى تتفق مع ذلك؟
● أتفق مع هذا الطرح إلى حد كبير فهذا الحوار هو أحد أبعاد المشكلة، النظام الديموقراطي الكويتي كان نظاماً متقدماً في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ولكنه الآن يحتاج إلى إصلاحات ليواكب التطور، وتجربتنا السياسية تحتاج مراجعة وقد تصل الأمور إلى إصلاحات دستورية.

التي أرى مدى تتفق مع دعاوى تعديل الدستور؟
● لست ضد تعديل الدستور، فهو ليس كتاباً مقدساً بل نصوص بشرية، شريطة أن يعدل باتجاه مزيد من الحريات.

ما رأيك فيما يطرحه البعض حول ضرورة أن يكون لدينا رئيس وزراء شعبي؟
● علينا أن نتعلم اتقان فن الممكن ونبدأ بما نستطيع تحقيقه في مجال الإصلاحات السياسية عن طريق حالة من الوفاق الوطني على أولويات هذا الإصلاح، ولا أعتقد أن بداية الإصلاح تكون باختيار رئيس وزراء شعبي ولكن ذلك يأتي في نهاية الطريق، وأنا على يقين أننا نسير في الطريق الصحيح، وأود أن أشير إلى أن جميع الدول

التي أرى مدى تتفق مع دعاوى تعديل الدستور؟
● لست ضد تعديل الدستور، فهو ليس كتاباً مقدساً بل نصوص بشرية، شريطة أن يعدل باتجاه مزيد من الحريات.

ما رأيك فيما يطرحه البعض حول ضرورة أن يكون لدينا رئيس وزراء شعبي؟
● علينا أن نتعلم اتقان فن الممكن ونبدأ بما نستطيع تحقيقه في مجال الإصلاحات السياسية عن طريق حالة من الوفاق الوطني على أولويات هذا الإصلاح، ولا أعتقد أن بداية الإصلاح تكون باختيار رئيس وزراء شعبي ولكن ذلك يأتي في نهاية الطريق، وأنا على يقين أننا نسير في الطريق الصحيح، وأود أن أشير إلى أن جميع الدول

التي أرى مدى تتفق مع دعاوى تعديل الدستور؟
● لست ضد تعديل الدستور، فهو ليس كتاباً مقدساً بل نصوص بشرية، شريطة أن يعدل باتجاه مزيد من الحريات.

ما رأيك فيما يطرحه البعض حول ضرورة أن يكون لدينا رئيس وزراء شعبي؟
● علينا أن نتعلم اتقان فن الممكن ونبدأ بما نستطيع تحقيقه في مجال الإصلاحات السياسية عن طريق حالة من الوفاق الوطني على أولويات هذا الإصلاح، ولا أعتقد أن بداية الإصلاح تكون باختيار رئيس وزراء شعبي ولكن ذلك يأتي في نهاية الطريق، وأنا على يقين أننا نسير في الطريق الصحيح، وأود أن أشير إلى أن جميع الدول

الافتراضي سيقويه وسيجعله أكثر تمرداً وتحدياً وأكثر إصراراً على اختصار المرحلة، لا تقدم ولا تطور ولا إبداع ولا مستقبل الا بالحرية ولا شيء الا الحرية وهذا يتطلب تحويل المسؤولية الى المواطن الحر الذي يقدر ويتحمل مسؤولية قراراته ونتائجها وعلى الدولة أن تترك المساحة للمجتمع كأفراد وجماعات.

الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني في الكويت حديث ذو شجون، ما مدى فاعلية هذه المؤسسات وهل تقوم بدورها على الوجه المأمور؟
● مما لا شك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني قديمة في الكويت ولها جذور وتاريخ لكن لدينا مؤسسات جديدة طور النشوء بأجيال جديدة تتفاعل وتتواصل وتكتشف نفسها وتحمل احلاما محددة ولذلك نحن في مرحلة تاريخية يتشكل فيها المجتمع من جديد.

التشكيلة الحكومية نادراً ما يكون عليها توافق، فهل يعتبر التكنولوجيا حلاً لهذه الاشكالية ام لديك حلول أخرى؟
● حقيقة امل للحكومة البرلمانية، ولكن في اطار التفاهم والرؤية الواضحة والصلاحيات الاساسية الخلقية وهذا لا يعني الا التنبه لاننا ولا نكون حذرين، فإيران لاعب مهم في منطقتنا وتطمح لتوسيع دورها الإقليمي للتعلم من الضغوط الأميركي عليها.

فما رددك على المطامع الإيرانية في دول الخليج وما يحدث في البحرين خير دليل؟
● ما يحدث في البحرين شأن داخلي والشعب لديه مطالب وحقوق وقضايا، وما حدث في القطيف كان شأننا داخلياً، ولو نظرنا للحراك الشعبي الذي حدث في الكويت قبل شهر لو كان بأغلبية شعبية لكان من السهل أن يقال إن إيران هي من تقف وراءه، وبالتالي أرى أن رمي قضية البحرين على إيران لن يفيد البحرين ولكن سيؤدي إلى تعميق أزمتهما وبالتالي ستبقى القضية مفتوحة إلى أن يتم التوصل لحل سياسي، لو تأملنا ما حدث في الثورات العربية نجد أن كل نظام القسى باللائمة على أطراف خارجية.

هل النظام التعليمي في الكويت ينتج مخرجات قادرة على مواكبة العصر؟
● النظام التعليمي في الكويت مختلف مراحلها ضعيف و يحتاج إلى ثورة وتغيير جذري وإرادة سياسية كبيرة حتى ينتج انساناً عقلائياً قادراً على التفكير باستقلالية وصنع القرار المناسب لحياته الشخصية والمهنية وصياغة مستقبله وهذا يتطلب عملاً مختلفاً عما هو قائم الآن، والوزراء يعيشون في أجهزة بيروقراطية تجعل حركتهم في غاية الضيق والحدودية فالمشكلة ليست فيمن تختار وزيراً ولكن في الهيكل الذي يخرب أفكاره وأعماله ويفقده القدرة على التفكير، لإد من إعادة النظر في التعليم وتطبيق الامركزية في المدارس وصلاحيات كبير المدير الاسرة ولخلق علاقة جدلية بين الاسرة والمدرسة ويجب أن تكون هناك فلسفة واضحة في مخرجات التعليم وما تلمح اليه.

خلو المجلس من العنصر النسائي كان خيبة أمل للمرأة الكويتية، بم تفسر ذلك؟
● لو تطورت الحياة الحزبية وبدأت المجموعات الحزبية تطرح نفسها كقوائم فسيكون بينها نساء وبالتالي فإن تطوير الحياة الحزبية سيساعد ولكن الأهم هو حقوق المرأة ومسأواتها بالرجل في الكثير من المسائل ولا ننكر أن هناك خطوات جيدة اتخذت ولكن مازال الطريق طويلاً، فعلى سبيل المثال الكويتية المتزوجة من غير كويتي يجب أن تتساوى بالكويتي المتزوج من غير كويتية، نسبة النساء في الوظائف الحكومية كبيرة وتصل إلى 40٪ من قوة العمل الكويتية ولكن السؤال كم نسبتهن في الإدارة؟ علينا أن نتعلم مع اشكالات التمييز التي تؤثر على وضع المرأة في الكويت، فالتمييز يخلق انهياراً وتفككاً في

كيف نوظف مواقع التواصل الاجتماعي لخدمة هدف وطني عام خصوصاً في ظل المطالبات بمراقبة مثل هذه المواقع؟
● الانظمة العربية الديكتاتورية ضغطت كثيراً على مجتمعاتها فاصبح الهروب ثقافة شعبية وأصبحنا نمارس الهروب باستمرار في ظل منع الحريات الفردية والشخصية في اطار ثابوت الدين والسياسة والجنس وغيرها من الممنوعات المكثفة وهذا ما جعل الشباب يهرب إلى عالم الفضاء الافتراضي الحر الذي اصبح يمثل بديلاً عن عالم القمع والعبودية وغياب الحقوق، من عالم الافتراضي هجم الشباب على العالم الحقيقي وسقطت عروش، وفي رأيي ستستمر العركة حتى يصبح العالم الحقيقي علماً حراً مثله مثل كل عوالم الدنيا، والذين يدعون لتقنين ومراقبة العالم الافتراضي لن ينجحوا لانهم لن يسلموا من هجمات وسيغيرهم والعالم من حولهم واعتقد ان الهجوم على العالم

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

حدثت عن ان تأسيس الحياة الحزبية الا ان الكثيرين في الشارع السياسي يتفقون على ان تأسيسها سيتم من جراح الوحدة الوطنية، فيماذا ترد لصورة الاحزاب انعكاس لصورة المجتمع، وعلينا ان نتفق ان الاحزاب السياسية موجودة في الكويت فلدينا مدارس مختلفة ومتنوعة تشارك في الحياة السياسية مثل الاخوان المسلمون والسلفيون، والليبراليون وائتلاف القبائل وبالتالي فان وجود قانون الاحزاب سينظم وجود هذه التيارات ويجعلها على الطاولة وليس تحتها وسيفتح المجال لوجود احزاب شافقة لديها برامج واضحة يضم فيها الناس يجرؤونها ويستمررون فيها أو احترام الآخر ودفع عجلة التنمية من خلال آليات اقتصادية ايجابية وليس دوراً بوليسياً موجهاً ضد الافكار، الفلسفتان متناقضتان وبينهما صراع كبير والاتجاه دور أقل للدولة نظراً لسعي الناس للتأكيد على حرياتهم الشخصية ورفض الاملاءات عليهم والوصاية، فالمجموعات العربية لا تريد انظمة سياسية ضاغطة ونجد ان بلدان عربية كثيرة تبحث عن الفيدرالية

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

حدثت عن ان تأسيس الحياة الحزبية الا ان الكثيرين في الشارع السياسي يتفقون على ان تأسيسها سيتم من جراح الوحدة الوطنية، فيماذا ترد لصورة الاحزاب انعكاس لصورة المجتمع، وعلينا ان نتفق ان الاحزاب السياسية موجودة في الكويت فلدينا مدارس مختلفة ومتنوعة تشارك في الحياة السياسية مثل الاخوان المسلمون والسلفيون، والليبراليون وائتلاف القبائل وبالتالي فان وجود قانون الاحزاب سينظم وجود هذه التيارات ويجعلها على الطاولة وليس تحتها وسيفتح المجال لوجود احزاب شافقة لديها برامج واضحة يضم فيها الناس يجرؤونها ويستمررون فيها أو احترام الآخر ودفع عجلة التنمية من خلال آليات اقتصادية ايجابية وليس دوراً بوليسياً موجهاً ضد الافكار، الفلسفتان متناقضتان وبينهما صراع كبير والاتجاه دور أقل للدولة نظراً لسعي الناس للتأكيد على حرياتهم الشخصية ورفض الاملاءات عليهم والوصاية، فالمجموعات العربية لا تريد انظمة سياسية ضاغطة ونجد ان بلدان عربية كثيرة تبحث عن الفيدرالية

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

حدثت عن ان تأسيس الحياة الحزبية الا ان الكثيرين في الشارع السياسي يتفقون على ان تأسيسها سيتم من جراح الوحدة الوطنية، فيماذا ترد لصورة الاحزاب انعكاس لصورة المجتمع، وعلينا ان نتفق ان الاحزاب السياسية موجودة في الكويت فلدينا مدارس مختلفة ومتنوعة تشارك في الحياة السياسية مثل الاخوان المسلمون والسلفيون، والليبراليون وائتلاف القبائل وبالتالي فان وجود قانون الاحزاب سينظم وجود هذه التيارات ويجعلها على الطاولة وليس تحتها وسيفتح المجال لوجود احزاب شافقة لديها برامج واضحة يضم فيها الناس يجرؤونها ويستمررون فيها أو احترام الآخر ودفع عجلة التنمية من خلال آليات اقتصادية ايجابية وليس دوراً بوليسياً موجهاً ضد الافكار، الفلسفتان متناقضتان وبينهما صراع كبير والاتجاه دور أقل للدولة نظراً لسعي الناس للتأكيد على حرياتهم الشخصية ورفض الاملاءات عليهم والوصاية، فالمجموعات العربية لا تريد انظمة سياسية ضاغطة ونجد ان بلدان عربية كثيرة تبحث عن الفيدرالية

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.



د.شفيق الغبرا

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

حدثت عن ان تأسيس الحياة الحزبية الا ان الكثيرين في الشارع السياسي يتفقون على ان تأسيسها سيتم من جراح الوحدة الوطنية، فيماذا ترد لصورة الاحزاب انعكاس لصورة المجتمع، وعلينا ان نتفق ان الاحزاب السياسية موجودة في الكويت فلدينا مدارس مختلفة ومتنوعة تشارك في الحياة السياسية مثل الاخوان المسلمون والسلفيون، والليبراليون وائتلاف القبائل وبالتالي فان وجود قانون الاحزاب سينظم وجود هذه التيارات ويجعلها على الطاولة وليس تحتها وسيفتح المجال لوجود احزاب شافقة لديها برامج واضحة يضم فيها الناس يجرؤونها ويستمررون فيها أو احترام الآخر ودفع عجلة التنمية من خلال آليات اقتصادية ايجابية وليس دوراً بوليسياً موجهاً ضد الافكار، الفلسفتان متناقضتان وبينهما صراع كبير والاتجاه دور أقل للدولة نظراً لسعي الناس للتأكيد على حرياتهم الشخصية ورفض الاملاءات عليهم والوصاية، فالمجموعات العربية لا تريد انظمة سياسية ضاغطة ونجد ان بلدان عربية كثيرة تبحث عن الفيدرالية

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

حدثت عن ان تأسيس الحياة الحزبية الا ان الكثيرين في الشارع السياسي يتفقون على ان تأسيسها سيتم من جراح الوحدة الوطنية، فيماذا ترد لصورة الاحزاب انعكاس لصورة المجتمع، وعلينا ان نتفق ان الاحزاب السياسية موجودة في الكويت فلدينا مدارس مختلفة ومتنوعة تشارك في الحياة السياسية مثل الاخوان المسلمون والسلفيون، والليبراليون وائتلاف القبائل وبالتالي فان وجود قانون الاحزاب سينظم وجود هذه التيارات ويجعلها على الطاولة وليس تحتها وسيفتح المجال لوجود احزاب شافقة لديها برامج واضحة يضم فيها الناس يجرؤونها ويستمررون فيها أو احترام الآخر ودفع عجلة التنمية من خلال آليات اقتصادية ايجابية وليس دوراً بوليسياً موجهاً ضد الافكار، الفلسفتان متناقضتان وبينهما صراع كبير والاتجاه دور أقل للدولة نظراً لسعي الناس للتأكيد على حرياتهم الشخصية ورفض الاملاءات عليهم والوصاية، فالمجموعات العربية لا تريد انظمة سياسية ضاغطة ونجد ان بلدان عربية كثيرة تبحث عن الفيدرالية

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

حدثت عن ان تأسيس الحياة الحزبية الا ان الكثيرين في الشارع السياسي يتفقون على ان تأسيسها سيتم من جراح الوحدة الوطنية، فيماذا ترد لصورة الاحزاب انعكاس لصورة المجتمع، وعلينا ان نتفق ان الاحزاب السياسية موجودة في الكويت فلدينا مدارس مختلفة ومتنوعة تشارك في الحياة السياسية مثل الاخوان المسلمون والسلفيون، والليبراليون وائتلاف القبائل وبالتالي فان وجود قانون الاحزاب سينظم وجود هذه التيارات ويجعلها على الطاولة وليس تحتها وسيفتح المجال لوجود احزاب شافقة لديها برامج واضحة يضم فيها الناس يجرؤونها ويستمررون فيها أو احترام الآخر ودفع عجلة التنمية من خلال آليات اقتصادية ايجابية وليس دوراً بوليسياً موجهاً ضد الافكار، الفلسفتان متناقضتان وبينهما صراع كبير والاتجاه دور أقل للدولة نظراً لسعي الناس للتأكيد على حرياتهم الشخصية ورفض الاملاءات عليهم والوصاية، فالمجموعات العربية لا تريد انظمة سياسية ضاغطة ونجد ان بلدان عربية كثيرة تبحث عن الفيدرالية

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

حدثت عن ان تأسيس الحياة الحزبية الا ان الكثيرين في الشارع السياسي يتفقون على ان تأسيسها سيتم من جراح الوحدة الوطنية، فيماذا ترد لصورة الاحزاب انعكاس لصورة المجتمع، وعلينا ان نتفق ان الاحزاب السياسية موجودة في الكويت فلدينا مدارس مختلفة ومتنوعة تشارك في الحياة السياسية مثل الاخوان المسلمون والسلفيون، والليبراليون وائتلاف القبائل وبالتالي فان وجود قانون الاحزاب سينظم وجود هذه التيارات ويجعلها على الطاولة وليس تحتها وسيفتح المجال لوجود احزاب شافقة لديها برامج واضحة يضم فيها الناس يجرؤونها ويستمررون فيها أو احترام الآخر ودفع عجلة التنمية من خلال آليات اقتصادية ايجابية وليس دوراً بوليسياً موجهاً ضد الافكار، الفلسفتان متناقضتان وبينهما صراع كبير والاتجاه دور أقل للدولة نظراً لسعي الناس للتأكيد على حرياتهم الشخصية ورفض الاملاءات عليهم والوصاية، فالمجموعات العربية لا تريد انظمة سياسية ضاغطة ونجد ان بلدان عربية كثيرة تبحث عن الفيدرالية

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

الملكية في الدول العربية ستصل الى مرحلة رئيس وزراء شعبي لا محالة وبالتالي لن تكون وحديين في ذلك ولكن السؤال ما هو الأمن؟ وكيف يتم؟ هل سيتم بالتوافق ام بالفضب؟ هل سيتم وفق رؤية استراتيجية عليها اجماع من المؤيدين والمعارضين؟ هو امر قادم لا محالة ولكن الاشكالية كما اوضحت تكمن في الاستعداد له وخلق الارضية والمناخ المناسب في اطار من اجواء الثقة وذلك لن يتحقق في عام أو عامين ولكن في اطار هذا العقد.

بعض الاطروحات داخل مجلس الأمة تطالب بهدم الكنائس، الى اي